نفت وكيلة وزارة التربية المساعدة للتعليم العام منى اللوغاني ان يكون هناك تعديل في المناهج وخاصة التربية الاسلامية مشيرة الى انه منذ ثلاث سنوات تم اقرار تطويرها من مرحلة الى مرحلة اخرى وتم الانتهاء من ذلك موضحة ان التعليم العام يسير وفق خطة معينة مستمرون على العمل بها.

الوزارة عمّمت قرارين وزاريين الأول لمراجعة كتب المتوسط والثانوي والثاني لتطوير المناهج من أولى ابتدائي حتى "الثاني عشر" نشرتهما "الأنباء" في 29 نوفمبر و7 الجاري

اللوغاني تنفي تعديل مناهج «الإسلامية» و«الأنباء» تثبت بالمستندات

عدة أسئلة إلى وكيلة التعليم العام: هل النفي ضمن سياستك العقيمة المتبعة أم لعدم القدرة على الاستيعاب؟! ولماذا التصريح عن قطاع المناهج ؟! أليس الأهم التركيز على التعليم العام؟

مريم بندق

نفت وكيلة وزارة التربية للتعليم العام منى اللوغاني ان يكون هناك تعديل في المناهج وخاصة التربية الاسلامية، مشيرة الى انه منذ ثلاث سنوات تم اقرار تطويرها من مرحلة الى اخرى وتم الانتهاء من ذلك!

جاء ذلك في نفي عممته اللوغاني بعد ندوة حوارية بعنوان «مادة المكتبة والبحث اساس المنهج» نظمتها «جمعية المكتبات والمعلومات الكويتية» وارسلت نسخة من النفي المعمم لـ «الأنباء».

وكانت «الأنباء» قد نشرت بتاريخ 29 نوفمبر الماضي خبرا بعنوان «مراجعة كتب التربية الاسلامية للمرحلتين المتوسطة والثانوية» واستندت «الأنباء» في نشر الخبر الى القرار الوزاري الذي اعتمده نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح بصفته وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي بالانابة في ذلك الوقت.

ونشرت « الأنباء» ايضا في 7 ديسمبر الجاري خبرا ثانيا بعنوان «الحمود: لجنة اشرافية لتطوير مناهج الاسلامية من اولى ابتدائي حتى الثاني عشر وكلفت الوزيرة اللجنة بمراجعة واعتماد الوثيقة الوطنية وفق الفلسفة والمعايير وتحديد استراتيجيات تعليم المادة.

واستندت «الأنباء» ايضا في نشر الخبر الى القرار الوزاري رقم 2010/638 المعتمد من وزيرة التربية ووزير التعليم العالي د.موضي الحمود بتاريخ 6 ديسمبر الجاري.

هذا، وتأكيدا على مصداقية «الأنباء» اطضررنا الى نشر صور القرارين الوزاريين لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح ولوزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود، لنؤكد مجددا صحة ما ننشره في «الأنباء» من اخبار وقرارات وبيانات بصفة عامة وعن وزارة التربية بصفة خاصة.هذا ونعيد اليوم نشر مضمون القرار الذي سبق ونشرناه بتاريخ 29 نوفمبر والذي جاء فيه:

اعتمدت وزارة التربية قرارا لتحكيم ومراجعة كتب التربية الإسلامية الجديدة لصفوف المرحلتين المتوسطة والثانوية سعيا إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية بالكويت، وعملا بسياسة الوزارة الرامية إلى تطوير المناهج الدراسية والوصول بها إلى ما يواكب المستجدات التربوية والتكنولوجية في مجال التعليم.

وتنفيذا لذلك أصدر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح بصفته وزيرا للتربية والتعليم العالي بالإنابة، قرارا وزاريا بتشكيل لجنة تحكيم كتب التربية الإسلامية الجديدة برئاسة عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت د.مبارك الهاجري.

وستتولى اللجنة مراجعة كتب التربية الاسلامية بصورة علمية دقيقة مع الاخذ في الاعتبار التحقق من المحتوى العلمي والشرعي للمادة ومدى مناسبتها لسن المتعلمين ومدى التزام المنهج الجديد بما ورد في الوثيقة الوطنية لمادة التربية الإسلامية من توجيهات ومعايير.

وتضم اللجنة في عضويتها الاستاذ بكلية الشريعة عبدالعزيز المطوع، واستاذ الدراسات الاسلامية بكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خالد طلق ورئيس وحدة التربية الاسلامية بإدارة تطوير المناهج د.سعد العتيبي.

وحدد القرار موعدا أقصاه 29 يناير 2011 لتسلم اللجنة تقريرا مطبوعا على الحاسوب عن كل مؤلف وفق نموذج معد لذلك على قرص مدمج CD الى إدارة تطوير المناهج على ان تتسلم اللجنة بواسطة رئيسها نسخا من المؤلفات الجديدة لمادة التربية الإسلامية للمراحل المختلفة بالتعليم العام من إدارة تطوير المناهج على ان تعقد اجتماعها الأول مع رئيسها فور صدور القرار لوضع خطة عملها في ضوء مهامها.

منى اللوغاني

ونعيد نشر القرار الذي اصدرته الوزيرة د.موضي الحمود والذي سبق ونشرناه بتاريخ 7 الجاري والذي جاء فيه:اعتمدت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود تشكيل اللجنة الاشرافية لتطوير مناهج التربية الاسلامية للصفوف من 1 الى 12 (من أولى ابتدائي حتى رابعة ثانوي).

وجاء في القرار ان اللجنة تأتي عملا بسياسة الوزارة التي تهدف الى تطوير المناهج الدراسية للوصول الى تحقيق الاهداف العامة للتربية في البلاد.

يرأس اللجنة د.صالح احمد الراشد من كلية التربية جامعة الكويت، وتضم في عضويتها كلا من: احمد المنيفي- الموجه الفني العام للتربية الاسلامية، د.سعد سالم عايض - كلية الشريعة - جامعة الكويت، د.سعد سعود العتيبي - رئيس وحدة التربية الاسلامية - ادارة تطوير المناهج، مشعل باني سعد المطيري - رئيس قسم تربية اسلامية - ثانوية سلمان الفارسي - منطقة الفروانية التعليمية.

مهام اللجنة:

أ- مراجعة واعتماد الوثيقة الوطنية للتربية الاسلامية وفق البنود التالية:

1- الفلسفة التربوية لتعليم التربية الاسلامية وتمكين المتعلمين من امتلاك مهاراتها الاساسية في هذه المرحلة.

2- كفايات التربية الاسلامية للصفوف من 1-12.

3- ما تم وضعه في مصفوفة المدى والتتابع لصفوف المرحلة الابتدائية.

4- مصفوفة المدى والتتابع في كل صف من صفوف المرحلة المتوسطة.

5- مصفوفة المدى والتتابع في كل صف من صفوف المرحلة الثانوية.

6- المعايير العلمية في اختيار المحتوى لكل مقرر دراسي في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

7- تحديد استراتيجيات تعليم التربية الإسلامية وتعلمها والادوات الجديدة لكل من المعلم والمتعلم والوظائف المأمولة للتقنيات التربوية المعاصرة والمستجدات التكنولوجية في تعلم التربية الاسلامية وتعليمها والرؤى التربوية الخاصة بالتقويم بمفهومه الشامل المستمر لكل مكونات المنهج.

ب- النظر فيما تم تأليفه من كتب المقررات الدراسية للمراحل (الابتدائية - المتوسطة - الثانوية) اولا فأولا في ضوء الوثيقة المعتمدة لمناهج التربية الاسلامية وما تتضمنه من معايير واسس وضوابط والعودة اليها بالتعديل.

ج - الاشراف على تجريب المناهج الجديدة وفق الخطة المعدة لذلك ومتابعة ما يتصل بذلك من اجراءات.

يستمر عمل اللجنة الاشرافية حتى الانتهاء من اعمال تطوير المناهج في التأليف والتجريب والتعميم لصفوف المراحل الثلاث.

يسري هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره وينتهي في اكتوبر 2011.

تسلم اللجنة تقريرا فتريا عن سير اعمالها لادارة تطوير المناهج.

تعقد اللجنة اجتماعها الاول بدعوة من رئيسها فور صدور القرار لوضع خطة عملها في ضوء مهامها، وتكون اجتماعاتها خارج اوقات العمل الرسمية.

يصرف لرئيس واعضاء اللجنة مكافأة مالية حسب قرار ديوان الخدمة المدنية رقم (83/1).والآن نوجه عدة أسئلة الى وكيلة التعليم العام منى اللوغاني ونحن بانتظار ان توافينا بالإجابة عنها وهي: لقد تسلمت نسخة من القرارين بحسب الواضح من البيانات الموجودة بالقرارين. ما سبب نفي الخبر؟ هل معنى ذلك انك لا تطلعين على صور القرارات الوزارية التي تصل اليك؟ واذا كنت اطلعت عليها فلماذا نفي الخبر؟ هل يأتي النفي ضمن السياسة العقيمة لنفي الأخبار واحراج بعض الصحف؟ ام ان النفي بسبب عدم القدرة على استيعاب آلية العمل في الوزارة وحركة تطوير المناهج التي تعكف وكيلة قطاع المناهج مريم الوتيد على تنفيذها بهدوء دون ضجة اعلامية؟ ام ان السبب يأتي ضمن المحاولات المستمرة لوكيلة قطاع التعليم العام منى اللوغاني في الادلاء بتصريحات عن قطاعات أخرى وكأنها تنصب نفسها وكيلة الوزارة؟

وفي النهاية فإن كل هذه العوامل مجتمعة او فرادى ينتج عنها هذا التخبط اللامحدود والتسبب في احراج الوزارة واحراج زملائها من الوكلاء المساعدين والأمر الذي يفرض نفسه هنا وكما ذكرنا نحن بانتظار الاجابة عن هذه الأسئلة!

وزارة التربية
مكتب الوزير
MINISTRY OF EDUCATION
OFFICE OF THE MINISTER

التاريخ: ٦/١٢/٢٠١٠
الموافق:
الرقم: وزير/٦٢٨/٢٠١٠
DATE:
REF:

قرار وزاري رقم (٦٢٨/٢٠١٠)

بشأن تشكيل لجنة تحكيم كتب التربية الإسلامية الجديدة لصفوف المرحلة (المتوسطة - الثانوية)

- بعد الإطلاع على قانون نظام الخدمة المدنية1979م .
- وسعيا إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية بدولة الكويت
- وعملا بسياسة الوزارة الرامية إلى تطوير المناهج الدراسية ، والوصول بها إلى ما يواكب المستجدات التربوية والتكنولوجية في مجال التعليم .
- وتحقيقا لمبدأ الشفافية في العمل التربوي .
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل .

تقرر

أولا- تشكيل لجنة تحكيم كتب التربية الإسلامية الجديدة من السادة التالية أسماؤهم :

م	الاسم	المسمى الوظيفي	الصفة
1	أ. د. مبارك سيف الهاجري	عميد كلية الشريعة - جامعة الكويت	رئيسا
2	أ. د. عبد العزيز فيصل المطوع	أستاذ بكلية الشريعة - جامعة الكويت	عضوا
3	خالد شجاع طلق	أستاذ الدراسات الإسلامية - كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	عضوا
4	د. سعد سعود العتيبي	رئيس وحدة التربية الإسلامية - إدارة تطوير المناهج	عضوا

ثانيا : مهام اللجنة :

- مراجعة كتب التربية الإسلامية بصورة علمية دقيقة مع الأخذ بالاعتبار التالي :
1- التحقق من المحتوى العلمي والشرعي للمادة ومدى مناسبتها لسن المتعلمين .
2- مدى التزام المنهج الجديد بما ورد في الوثيقة الوطنية لمادة التربية الإسلامية من توجيهات ومعايير

القرار الوزاري الأول الذي اصدره الشيخ د.محمد الصباح الخاص بتحكيم كتب التربية الاسلامية للمتوسط والثانوي

ثالثا - أسلوب عمل اللجنة :

1- تتسلم اللجنة بواسطة رئيسها نسخا من المؤلفات الجديدة لمادة التربية الإسلامية للمراحل المختلفة بالتعليم العام وذلك من إدارة تطوير المناهج .
2- تعقد اللجنة اجتماعها الأول مع رئيسها فور صدور القرار لوضع خطة عملها في ضوء مهامها ، وتكون اجتماعاتها خارج أوقات العمل الرسمية .
3- تسلم اللجنة تقريرا مطبوعا على الحاسوب عن كل مؤلف وفق نموذج معد لذلك مع قرص مدمج CD إلى إدارة تطوير المناهج موعد أقصاه 2011/1/29 م .

رابعا: تصرف مكافأة مالية لرئيس اللجنة ولأعضائها حسب اللوائح والنظم المعمول بها في هذا الشأن .

خامسا: على جميع جهات الاختصاص العلم والعمل بموجب هذا القرار .

وزير التربية ووزير التعليم العالي

نسخة لكل من :
- وكيل الوزارة .
- الوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية والمناهج .
- الوكيل المساعد للتعليم العام .
- التوجيه الفني العام للتربية الإسلامية .
- إدارة الموارد البشرية - مراقبة ميزانية الوظائف .
- الإدارة المالية .
- إدارة تطوير المناهج - وحدة التربية الإسلامية .
- أصحاب العلاقة .
- المكتب الفني .
- وحدة التوثيق والمعلومات .
- الملف .

.. وحدد القرار مهام اللجنة في مراجعة كتب التربية الاسلامية بصورة علمية دقيقة

وزارة التربية
مكتب الوزير
MINISTRY OF EDUCATION
OFFICE OF THE MINISTER

التاريخ: ٦/١٢/٢٠١٠
الموافق:
الرقم: وزير/٦٢٨/٢٠١٠
DATE:
REF:

قرار وزاري رقم (٦٢٨/٢٠١٠)

بشأن تشكيل اللجنة الإشرافية لتطوير مناهج التربية الإسلامية للصفوف من 1 - 12

- بعد الاطلاع على قانون و نظام الخدمة المدنية لسنة 1979م .
- وعملا بسياسة الوزارة الرامية إلى تطوير المناهج الدراسية للوصول إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية في دولة الكويت .
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل .

تقرر

أولا- تشكيل لجنة من السادة التالية أسماؤهم :

م	الاسم	المسمى الوظيفي	الصفة
1	د. صالح أحمد الراشد	كلية التربية - جامعة الكويت	رئيسا
2	أ. أحمد سعد المنيفي	الموجه الفني العام للتربية الإسلامية	نائبا للرئيس
3	د. سعد سالم عايض	كلية الشريعة - جامعة الكويت	عضوا
4	د. سعد سعود العتيبي	رئيس وحدة التربية الإسلامية - إدارة تطوير المناهج	عضوا
5	أ. مشعل باني سعد المطيري	رئيس قسم تربية إسلامية - ثانوية سلمان الفارسي - منطقة الفروانية التعليمية	عضوا

ثانيا:- مهام اللجنة :

أ- مراجعة واعتماد الوثيقة الوطنية للتربية الإسلامية وفق البنود التالية :
1- الفلسفة التربوية لتعليم التربية الإسلامية وتمكين المتعلمين من امتلاك مهاراتها الأساسية في هذه المرحلة .
2- كفايات التربية الإسلامية للصفوف من 1-12 .
3- ما تم وضعه في مصفوفة المدى والتتابع لصفوف المرحلة الابتدائية .
4- مصفوفة المدى والتتابع في كل صف من صفوف المرحلة المتوسطة .
5- مصفوفة المدى والتتابع في كل صف من صفوف المرحلة الثانوية .
6- المعايير العلمية في اختيار المحتوى لكل مقرر دراسي في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية .
7- تحديد إستراتيجيات تعليم التربية الإسلامية وتعلمها و الأدوات الجديدة لكل من المعلم والمتعلم والوظائف المأمولة للتقنيات التربوية المعاصرة والمستجدات التكنولوجية في تعلم التربية الإسلامية وتعليمها والرؤى التربوية الخاصة بالتقويم بمفهومه الشامل المستمر لكل مكونات المنهج .
ب- النظر فيما تم تأليفه من كتب المقررات الدراسية للمرحلة (الابتدائية - المتوسطة - الثانوية) أولا فأولا في ضوء الوثيقة المعتمدة لمناهج التربية الإسلامية وما تتضمنه من معايير وأسس وضوابط والعودة إليها بالتعديل .
ج- الإشراف على تجريب المناهج الجديدة وفق الخطة المعدة لذلك ومتابعة ما يتصل بذلك من إجراءات.

ثالثا: يستمر عمل اللجنة الإشرافية حتى الانتهاء من أعمال تطوير المناهج في التأليف و التجريب و التعميم لصفوف المراحل الثلاث.
رابعا: يسري هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره ويلتهي في شهر أكتوبر 2011
خامسا: تسلم اللجنة تقريرا فتريا عن سير أعمالها لإدارة تطوير المناهج .
سادسا: تعقد اللجنة اجتماعها الأول بدعوة من رئيسها فور صدور القرار لوضع خطة عملها في ضوء مهامها ، وتكون اجتماعاتها خارج أوقات العمل الرسمية .
سابعا: يصرف لرئيس وأعضاء اللجنة مكافأة مالية حسب قرار ديوان الخدمة المدنية رقم (83/1).

وزير التربية ووزيرالتعليم العالي

نسخة لكل من :
- وكيل الوزارة .
- الوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية و المناهج .
- الوكيل المساعد للتعليم العام .
- التوجيه الفني العام للتربية الإسلامية .
- إدارة الموارد البشرية - مراقبة ميزانية الوظائف .
- الإدارة المالية .
- إدارة تطوير المناهج - وحدة التربية الإسلامية .
- أصحاب العلاقة .
- المكتب الفني (قطاع البحوث التربوية و المناهج) .
- وحدة التوثيق و المعلومات (قطاع البحوث التربوية و المناهج) .
- الملف .

قرار الوزيرة الحمود الخاص بالصفوف من 1 إلى 12 والذي نشرته «الأنباء» في 7 ديسمبر 2010

وهدف إلى النظر فيما تم تأليفه في ضوء الوثيقة الوطنية والعودة إليها بالتعديل

وهذا القرار صدر في 6 ديسمبر الجاري وساري المفعول حتى أكتوبر 2011